Document: WGG 2016/9/INF.1
Date: 17 February 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز للمداولات التي أجرتها مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق في اجتماعها التاسع

مذكرة إلى السادة أعضاء لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Cheryl Morden
سكرتيرة الصندوق المؤقتة
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.morden@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير – الاجتماع التاسع
روما، 12 ديسمبر/كانون الأول 2016

للعلم

موجز للمداولات التي أجرتها مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق في اجتماعها التاسع

1- عقدت مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق اجتماعها التاسع بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2016 في مقر الصندوق. وشارك في هذا الاجتماع أعضاء المجموعة من أنغولا، والأرجنتين، والدنمارك، وإندونيسيا، وإيطاليا، وباكستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما حضرها أيضا ممثلون عن البرازيل، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، ومصر، وفرنسا، والكويت، والمكسيك، والمغرب، والنرويج، وبيرو، والمملكة العربية السعودية، وتوغو، والإمارات العربية المتحدة بصفة مراقب.

ألف– تبني جدول الأعمال

2- تم تبني جدول الأعمال بدون إدخال أية تعديلات عليه.

باء– مسودة تقرير مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق

3- لخّص رئيس المجموعة المناقشات التي جرت في الاجتماع السابق وفي المشاورات غير الرسمية. وتم التوصل إلى اتفاق في الآراء حول طول دورات تجديد موارد الصندوق، وصيغة وهيكلية هذه الدورات. كذلك، فقد اتفقت مجموعة العمل أيضا على الحاجة لتعزيز تمثيل البلدان منخفضة الدخل في الهيئات الرئاسية للصندوق، وعلى وجوب الحصول على تعريفات واضحة لكل قائمة من القوائم. ونتيجة لهذه المناقشات، اتّفقت مجموعة العمل على تعريفات للقوائم، وعلى المبدأ القائل بأنه يتوجب على كل دولة عضو الانضمام أو الانتقال إلى القائمة التي يتناسب تعريفها على أفضل وجه ممكن مع الخصائص الإفرادية لتلك الدولة. وفي الوقت الراهن، يمكن تبني تعريفات القوائم والمبدأ المتعلق بالانتقال بين القوائم باعتبارها مبادئ توجيهية للدول الأعضاء، على أن يتم الانتقال بين القوائم بموجب الإجراءات الحالية المنصوص عليها في المادة 1.3 من الجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق.

4- وأشار رئيس المجموعة إلى أنه وعلى الرغم من تسليط الضوء في مناقشات سابقة عدم تمثيل القائمة جيم تمثيلا كافيا وفقا لمقاييس مختلفة، ومنها على وجه الخصوص القوة التصويتية لكل قائمة أو عدد الدول الأعضاء المدرجة في القائمة جيم، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في الآراء حول كيفية التطرق لهذه القضية. واستذكر رئيس المجموعة أن القائمة ألف قد عرضت التخلي عن ما لا يتعدى مقعدين اثنين من مقاعدها في هيئات المشاورات للقائمة جيم لصالح البلدان منخفضة الدخل والمساهمين المحتملين أو الرئيسيين، بدءا من مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأشار إلى أنه، ومع اختلاف الآراء بشأن تمثيل القائمة جيم في المجلس التنفيذي في الصندوق ولجانه الدائمة. ومع أن القائمة باء لم توافق على تخصيص أحد مقاعدها للقائمة–جيم على أساس قوة التصويت، فإن القائمة ألف لا تدعم توسيع المجلس التنفيذي. ولكن القائمة ألف أبدت استعدادها للنظر في المقترحات الواردة في تقرير المستشار المرتبطة بقوة التصويت.

5- وركّزت المناقشات خلال الاجتماع التاسع للمجموعة على القضايا المعلّقة ذات الصلة بالتمثيل، وتعريف القوائم والانتقال بين القوائم.

6- **قضايا التمثيل.** خلال المناقشات، طالبت القائمة جيم بستة مقاعد في هيئات المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق. وأشارت القائمة باء إلى أنه وحيث أن المساهمات من القائمة ألف تشكّل أغلبية إجمالي المساهمات، فيتوجّب أن تكون هذه القائمة ممثلة بصورة جيدة في هيئات المشاورات. وبناء عليه، وفي حال كانت القائمة ألف ستتخلى عن مقعدين من مقاعدها في هيئات المشاورات، فإن القائمة باء سوف تتخلى عن اثنين من مقاعدها للقائمة جيم. أما في حال تخلت القائمة ألف عن أحد مقاعدها، فإن القائمة باء سوف تتخلى عن ثلاثة مقاعد للقائمة جيم. وقد اقترحت القائمتان ألف وباء تخصيصا مشتركا يوفّر أربعة مقاعد إضافية للقائمة جيم، على النحو التالي: مقعد واحد لكل قائمة فرعية من القائمة جيم، ومقعد واحد محتمل دوّار للقائمة جيم يمكن تخصيصه للبلد الذي يقرّر إما المساهمة بصورة أكبر في تجديد الموارد أو إظهار حاجته كبلد منخفض الدخل لعمل الصندوق. وتمّ إيضاح أنه، وبأخذ اختصاصات مجموعة العمل بعين الاعتبار، فإن هذا التخصيص وأي تغييرات أخرى مما له صلة بصيغة وهيكلية هيئات المشاورات ستدخل حيّز النفاذ بدءا من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بافتراض أن مجلس المحافظين سيوافق على هذه التغييرات المقترحة. إلا أن الانتقال بين القوائم لن يغدو ساري المفعول حتى انعقاد الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين.

7- ومع ترحيبها باقتراح تخلي القائمتين ألف وباء عن أربعة مقاعد في هيئات المشاورات لها، إلا أن القائمة جيم عبّرت عن شواغلها بشأن الافتقار إلى توافق في الآراء للتطرق لقضية عدم تمثيل القائمة جيم تمثيلا كافيا في المجلس التنفيذي.

8- وأشارت القائمة ألف بأنه وعلى الرغم من أن التقرير النهائي لن يلبّي بالكامل تطلعات وآمال جميع الدول الأعضاء في الصندوق، إلا أن تبني تعريفات القوائم من شأنه أن يؤدي إلى انتقال بعض دول القائمة جيم إلى القائمة ألف وربما إلى القائمة باء، وبالتالي زيادة الفرصة المتاحة لبلدان أخرى في القائمة جيم للحصول على مقاعد في المجلس التنفيذي.

9- **الانتقال بين القوائم.** أثار ممثل القائمة الفرعية–جيم.2 اعتراضه على جعل الانتقال إلى قائمة أخرى متروكا لتفضيل الدول الأعضاء، لأن من شأن ذلك أن يثير التساؤلات عن الحاجة والغرض من وضع معايير للعضوية في القوائم. وأوضح رئيس المجموعة بأن الفكرة وراء هذه المعايير هي إيجاد مبادئ توجيهية، لا إجبار البلدان على تغيير قوائمها. وأشار أيضا إلى أن هذه المبادئ التوجيهية لن تكون ملزِمة قانونيا، وأنه يتوجّب تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق لكي تغدو هذه المعايير ملزِمة قانونيا. وقد ترغب بعض البلدان في البقاء في قوائمها الحالية، لأنها تعتبر نفسها قريبة من هذه القائمة فيما يتعلق بالهوية والخصائص. وعبّر ممثل القائمة الفرعية جيم 1 عن عدم موافقته على وجهة نظر ممثل القائمة الفرعية جيم 2، وأشار إلى أن عواصم البلدان المعنية هي من يتوجّب عليها تقرير مثل هذه الانتقالات. وعلّقت القائمة ألف بقولها على أنه سيكون من التعارض أن تُجبر أي دولة عضو على تغيير قائمتها، في الوقت الذي يمكن للدول الأعضاء الجديدة أن تختار القائمة التي تودّ الانضمام إليها.

10- **تعريفات القوائم.** استجابة لتساؤل حول الإشارة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تعريف القائمة ألف، أشارت القائمة ألف إلى أنه وفي حين أن سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، ومع أنها تضع عتبة للتأهل للحصول على أدوات التمويل من الصندوق استنادا إلى معايير مختلفة، إلا أنها لا

تضع حدّا أقصى للتأهل للاقتراض بشروط عادية؛ أي بعبارات أخرى، فإن القرار بعدم الاقتراض إنما يستند إلى أساس التخرّج الذاتي. وبالتالي، فإن أهلية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لتعاريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أن تشكّل مرجعا لتوجيه الانتقالات بين القوائم. واقترح أن يتطرّق الصندوق لقضية وضع حدود قصوى للتأهل للاقتراض في المستقبل.

11- **المناقشات المستقبلية.** بالإشارة إلى أنه من غير الممكن التوصل إلى اتفاق في الآراء حول تخصيص مقاعد المجلس التنفيذي للقائمة جيم، اقترح بعض أعضاء المجموعة الاستمرار في المناقشات بهذا الشأن. من جهة أخرى، أكّد رئيس المجموعة على أنه سيتم تسليط الضوء على القضايا العالقة في تقرير مجموعة العمل، وبعدئذ يقرّر مجلس المحافظين كيفية التطرّق لهذه القضايا. ومع اعتراضها على تمديد مهمة المجموعة، إلا أن القائمة ألف اقترحت ربط المناقشات المستقبلية بتقدير لقضايا التمثيل توفّره الأمانة العامة على ضوء أية انتقالات مما قد تجري وما ينشأ عنها من تطورات في قوة التصويت لكل قائمة من القوائم. كما تم الاتفاق أيضا على أن تتلقى الدول الأعضاء هذا التقدير لاستعراضه قبيل البدء بمشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، لأغراض أية مناقشات إضافية في ذلك الوقت. وبهذه الطريقة، ستستنير الدول الأعضاء بنتائج مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد، وبأثر التغييرات التي سيتبناها مجلس المحافظين. كذلك فقد تم الاتفاق أيضا على إجراء مثل هذه العملية رهنا بموافقة مجلس المحافظين. وبالتالي، سيتم السعي للحصول على موافقة مجلس المحافظين لإجراء استعراض محتمل في المستقبل.

12- كذلك فقد تقرر تسليط الضوء في التقرير على عدم الوصول إلى اتفاق بشأن قضية التمثيل في المجلس التنفيذي. وبالتالي، توصي مجموعة العمل الإبقاء على التوزيع الحالي لمقاعد المجلس بين القوائم الجديدة على حاله دون تغيير عن التخصيص الحالي لمقاعد المجلس بين القوائم الحالية، بانتظار التغييرات في عضوية القوائم استنادا إلى التعريفات المتفق عليها لهذه القوائم.

13- وعلى ضوء المناقشات المذكورة أعلاه، تم استكمال تقرير مجموعة العمل لعرضه على الدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس التنفيذي للموافقة على تحويله، بما في ذلك مشروع القرار الوارد في الملحق الأول منه، للدورة الأربعين لمجلس محافظي الصندوق، التي ستعقد في فبراير/شباط 2017 بغية اعتماده. وقد تم نشر نسخة منقحة منه (WGG 2016/9/L.2/Rev.2) على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق بعد هذا الاجتماع.